والملك مضاف اليه لا بواسطة وعلة معنى لانها توثر فيه اذ هو
مشروع لاجله وعلة حكما لانه يثبت الملك معنى وجوده ولا يتراخى
عنه وعلة اسما لا حكما ولا معنى كالايجاب المعلوق بالشرط فان هذا
الايجاب علة اسما لانه موضوع في الشرع لها ويضاف لحكمه العبد
عند وجود الشرط فيقال بهذا الطلاق واقع بالتطليق السابق
وليس علة حكما اذ لحكم يتأخر عنه الى وجود الشرط فيقال بهذا الطلاق
واقع بالتطليق السابق ولا معنى اذ لا تأثير له فيه قبل وجود الشرط
والحنث بالله يمينه الى الكفارة من هذا القبيل لان الكفارة يضاف
اليها فيقال كفارة اليمين كذا في جامع الاسرار ويقابل ان يقول
انهم فسروا العلة اسما بانها التي تكون موضوعة في الشرع لحكمها
والتعليق بالله ليس بموضوع للكفارة بل للبر فلا يكون من هذا القبيل
بهذا التفسير وعلة اسما ومعنى لا حكما كالبيع بشرط الخيار فان
البيع علة للملك اسما لانه موضوع له ومعنى لانه هو المؤثر في ثبوت
الملك لكن لحكم وهو ثبوت الملك متراخ فلا يكون علة حكما اورد
المص هذا القسم تحته امثلة هذا كما ذكر والثاني قوله والبيع الموقوف
بان باع ابن ماك بغير اجازته فانه علة اسما ومعنى للملك
وليس بعلة حكما لتراخي الملك الثابت الى زمان اجازة المالك
والايجاب المضاف الى وقت كالطلاق المضاف الى وقت
فانه علة اسما ومعنى لا حكما لتراخي الى زمان ما اضيف اليه وقضاء
الزكاة قبل حلول الحول فانه علة اسما لانه وضع لوجوب الزكاة و
يضاف اليه الوجوب بلا واسطة ومعنى لانه مؤثر فيه ووجوب الزكاة

لان

فان القضاء يوجب الاداء الى القوم والقضاء يحصل بالعقاب
لا حكما لتأخر وجوب الاداء الى حول لان الحول وقت الاداء بهذا
بهذا اجود المثال الخامس فانه علة لملك المنفعة اسما لانه وضع
له وحكمه يضاف اليه ومعنى مؤثر فيه والمذاهب نحو الاجرة
لا حكما لان حكمه ملك المنافع التي تتوجد في مدة الاجارة وهي
معدومة والمعدوم لا يصلح ان يكون محلا للملك فلا يكون علة حكما
وعلة يعني الرابع علة في قصير الاسباب اي في مكانها والمراد بمشابهتها اياها
والملك عه
ولها شبهة بالاسباب تغيير له كشراء القريب فانه علة لملك الحي
القريب علة للعتق فيكون العتق مضافا الى الاول بواسطته
من حيث انه موجب الثاني بواسطة العلة كان الشراء سببا ومن
حيث ان الواسطة من احكامه وكان العتق مع علته وهي الملك
مضافا اليه كان علة تشبه الاسباب ومرض الموت وهو علة اسما
لحجر المريض من التبرعات فيما هو حق الوارث لاضافة الحكم اليه
بقال انه محجور من التصرف الفلاني لكونه في مرض الموت ومعنى
لانه مؤثر في الحجر وليس بعلة حكما لتراخي حكمه الى انفصال بالموت
لان الحجر لا يثبت عند ابتداء المرض بل اذا اتصل الموت به يثبت
الحجر مستندا ولهذه شبه الاسباب من حيث ان الحكم يثبت به
والتركية عند ابي حنيفة بعد الشهود عند ابي يوسف علة لثبوت
الحكم بالشهادة وشبهة بالسبب اما انها علة فلانها في معنى علة
العلة لان الحكم بالترجيح فيما اذا استهد واباني ناطق بحسن فان الشهادة
بدون التركية لا توجب الرجم فكانت التركية علة العلة وعلة العلة